



لا يمكن إغفال حقيقة أن الأمن القومي التركي بات مهدداً اليوم من ثلاثة أطراف، هي حزب العمال الكردستاني وامتداده السوري، والنظام السوري، وتنظيم الدولة الإسلامية. ويدرك الجميع أن لتركيا وضعًا خاصًا، طوال سنوات الثورة السورية، بسبب عدم رغبتها في مهاجمة دول المجاورة، فربما يحدث رد فعل انتقامي، كما لا تردد المخاطرة بأي تحرك خارج الحدود، في وقت تخوض فيه حرباً داخل أراضيها ضد من تسميهم إرهابي حزب العمال الكردستاني.

يمكن للجيش التركي أن يتحرك خارج الحدود، في إطار حماية الأمن القومي التركي، كما حصل في أواخر القرن الماضي، عندما شنت القوات التركية عملية عسكرية لملاحقة مسلحي العمال الكردستاني داخل العراق، كما برأ، قبل أسابيع، رئيس الوزراء التركي، داود أوغلو، أحد أسباب وجود القوات التركية في بعشيشة في أطراف الموصل، أنها لحماية الأمن القومي التركي. وهنا، يمكن عدم استبعاد أي تحرك عسكري مرتفع قريب تحد توقيته طبيعة الأحداث المقبلة وتسارعها.

تعيش تركيا، هذه الأيام، أشد فترة في تاريخها الحديث حرجاً، فالوضع الدولي والإقليمية تتتطور بشكل كبير وسرع في صالح أنقرة، ولأول مرة في التاريخ، تكون روسيا جارة لتركيا من الشمال والجنوب، كما أن دور الولايات المتحدة في المنطقة بات أقرب إلى الالامبالي مقابل التحرك الروسي المكثف. ولا يمكن إغفال حقيقة أن موسكو وطهران تستطيعان التأثير أكثر من غيرهما، لأنهما موجودتان على الأرض السورية، بينما أنصار المعارضة (تركيا وال سعودية وقطر) لا يوجد أحد منهم، حتى اليوم.

وقد أعادت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، إلى الأضواء موضوع المنطقة الآمنة، بعد أن أعربت قبل أيام، عن تأييدها إقامة منطقة حظر طيران في سوريا، حيث يمكن توفير مكان آمن لاحتضان اللاجئين. وقالت: "إن الغارات الروسية حول حلب تتسبب في تعقيد كل شيء أكثر وأكثر"، متفهمة موقف الحكومة التركية، وتابعت أنه "في وسعي أن أتفهم تماماً انتقاد السياسيين الأتراك لنا، لعدم قدرتنا على توضيح سبب عدم استقبال لاجئين في أوروبا، بينما نحصهم، في الوقت نفسه، على

إبقاء الحدود التركية مفتوحةً أمام مزيد من اللاجئين السوريين".

لم تكن مطالبة أنقرة بإقامة منطقة آمنة منذ وقت مبكر من عمر الثورة السورية مبادرة تركية ذاتية، فقد طالب بها الثوار السوريون في "جامعة الحظر الجوي"، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وفي يناير/ كانون الثاني 2012 في "جامعة المنطقة العازلة". وتحول موضوع المنطقة الآمنة إلى موضوع إقليمي في الشمال من الجانب التركي، وفي الجنوب من الجانب الأردني، بعد تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الفارين من قصف طيران الأسد إلى حدود الدولتين الجارتين.

ووضعت أنقرة موضوع المنطقة الآمنة عام 2014 ضمن شروطها للمشاركة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهدفها توفير مكان آمن للاجئين السوريين الهاربين من القصف الهمجي، وبراميل الأسد المتفجرة، حتى عودتهم إلى أراضيهم، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من تدفق المزيد من اللاجئين إلى تركيا، ويقلص من ثقلهم عن كاهل دول الجوار التي باتت إمكاناتها عاجزةً عن استيعاب مئات آلاف اللاجئين.

واللافت أن واشنطن، وليس موسكو من عوق إنشاء المنطقة الآمنة، تحت حجج عديدة، ولفت الناطق باسم الخارجية الأمريكية، مارك تونر، آنذاك، إلى تحديات لوجستية تتعلق بإقامة مثل هذه المنطقة على الحدود التركية أو الأردنية، مثل طريقة حمايتها عسكرياً، فضلاً عن الكلفة المادية ومستويات المشاركة التي قد توفرها دول التحالف، حال الشروع في إقامتها.

وقال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قبل أيام، إن بلاده قد تسهم في إنشاء منطقة آمنة في سوريا، في حال إبرام اتفاق دولي على إقامة ملاذ للاجئين الذين يفرون من الحرب، مؤكداً أن إنشاء المنطقة الآمنة "ينبغي أن يحدث بالتعاون مع دول المنطقة، وينبغي أن تتحاور فيما بيننا، ونحتاج للشرعية في إطار المجتمع الدولي". وبعد التداول الإعلامي الذي خلط بين منطقتين، عازلة وآمنة، أوضح رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو، الموقف التركي قائلاً: "مطالبة أنقرة بإقامة منطقة آمنة في سوريا هي ليست لحماية تركيا، بل لحماية المدنيين السوريين الفارين من قصف الطائرات، وصواريخ سكود، والبراميل المتفجرة، والأسلحة الكيماوية، داعياً إلى عدم الخلط بين المنطقة الآمنة التي تدعو إليها تركيا، والمنطقة العازلة العسكرية التي لم تطالب بها تركيا أبداً". وأشار أوغلو إلى أن بلاده عرضت هذا الأمر عام 2011، ولو أنه تم تطبيق هذه المنطقة وقتها لما تحول هذا العدد من السوريين إلى لاجئين".

في السياق نفسه، سبق وأرسلت وزارة الخارجية التركية رسائل إلى النظام السوري، عبر إيران وروسيا، تخبره فيها أن تشكيل المنطقة الآمنة يمنع تقسيم سوريا. والمنطقة الآمنة تفرض لحماية مجموعة، لا تستطيع حماية نفسها، ويتم فرضها بمقتضى قرار من مجلس الأمن، كما يتم تكليف دولة أو اثنين بتنفيذ هذا القرار بالقوة، ويمتنع تحليق أي طائرات عسكرية حول هذا المكان، لعدم تعرّض السكان في هذا المكان للخطر.

كما سبق ونقلت صحيفة "مياليت" التركية آراء مصادر سياسية تتحدث عن ضرورة تدخل الجيش التركي، مشيرة إلى أن الجيش التركي القدرة على السيطرة على شريط حدودي بعمق 40 كيلومتراً باستخدام المدفعية الثقيلة، وقدراته الجوية، من دون الدخول في سوريا، مما يساعد الجيش السوري الحر في إعلان الشريط الآمن، كما أن صلاحية الحكومة التركية تسمح بتوغل الجيش التركي، أو القيام بعمليات تعقب في هذه المنطقة عند الحاجة.

وتحاول تركيا التي تستضيف 2.6 مليون لاجئ سوري، إبقاء أحدث موجة للاجئين على الجانب السوري من الحدود، لأسباب عديدة، منها الضغط على روسيا، لوقف دعمها قوات الأسد قرب مدينة حلب، وهو ما ينذر بتدفق مئات آلاف اللاجئين إلى حدودها. وعدم إدخال تركيا السوريين الفارين من قصف الروس ونظام الأسد، يظهرها، للوهلة الأولى، متعارضة بشكل فج مع مصلحة الهاربين إلى الحدود، ويعيشون أوضاعاً غاية في البؤس. ولكن، على المدى البعيد في مصلحة سوريا دولة واحدة، وفي مصلحة مكونها الأساسي.

واستمرار دخول اللاجئين إلى تركيا بطاقة خضراء لإفراغ المناطق المعارضة من سكانها، وتهجير مزيد من السوريين المعارضين، وإعطاء الأسد الفرصة لمتابعة التغيير الديمغرافي الذي يسهم القصف الروسي بتنفيذه، ليس فقط في تهجير المكون الأساسي في سوريا، وإنما كذلك عندما لجأت روسيا إلى دعم حزب صالح مسلم، الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، المصنف إرهابياً في تركيا وحلف الناتو، وذلك لضعف الدور التركي في سوريا، وجعل الحزب يسيطر على الشريط الحدودي مع تركيا، استكمالاً لمشروعها ومشروعه، وإثارة الاضطرابات داخل تركيا نوعاً من أنواع الانتقام، بسبب إسقاط تركيا طائرتها أو آخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

ويبقى القول، حتى لا يكرر الشعب السوري ما حصل مع شقيقه الفلسطيني، يجب ألا تصبح العودة حلمًا، وعلى دول العالم أن تجبر القاتل على التوقف عن قتل السوريين، بذلك فقط تنتهي المعاناة، بدل المطالبة بفتح دول الجوار السوري حدودها.

العربي الجديد

المصادر: